

الاحتيال والخطأ

FRAUD AND ERROR

المحتويات	الفقرات
مقدمة	4-1
مسؤولية الإدارة	5
مسؤولية المدقق	11-6
القصور الذاتي للتدقيق	14-12
الإجراءات المتبعة عند ظهور دلائل على وجود الاحتيال أو الخطأ	18-15
الإبلاغ عن الاحتيال و الخطأ	24-19
الانسحاب من مهمة التدقيق	26-25
ملحق : أمثلة على الحالات أو الأحداث التي تزيد من خطورة الاحتيال أو الخطأ	

يتم تطبيق المعايير الدولية للتدقيق عند تدقيق البيانات المالية كذلك يتم تطبيقها بعد تكييفها حسب الضرورة، لتدقيق المعلومات الأخرى ذات العلاقة .

تحتوي المعايير الدولية للتدقيق على المبادئ الأساسية والإجراءات الجوهرية (مؤشرة ومنضدة بحرف مطبعي أسود وثخين)، كذلك فإنها تحتوي على الإرشادات ذات العلاقة على شكل شروحات وإيضاحات ومعلومات أخرى. إن المبادئ الأساسية والإجراءات الجوهرية يجب أن تفسر وتؤول حسب سياق الكلام الوارد في الشرح والتفسير والتي توفر إرشادات لغرض تطبيقها.

ولغرض فهم وتطبيق المبادئ الأساسية والإجراءات الجوهرية والإرشادات المتعلقة بها، فإن من الضروري الأخذ بعين الاعتبار النص الكامل للمعيار الدولي للتدقيق مع كافة الشروحات والمواد الأخرى التي يتضمنها ذلك المعيار، وليس فقط الاعتماد على النص المنضد بالحروف المطبعية السوداء الشخينة.

في الظروف الاستثنائية، قد يرتئي المدقق بأن من الضرورة التخلي عن المعيار الدولي للتدقيق لكي يتمكن من تحقيق الهدف من التدقيق بشكل أكثر فعالية. في مثل هذه الحالات، على المدقق أن يكون مستعداً لتبرير هذا التخلي.

ومن المفضل إن يتم تطبيق المعايير الدولية للتدقيق في الأمور المادية فقط.

إن وجهة نظر القطاع العام والتي تصدرها لجنة القطاع العام في الاتحاد الدولي للمحاسبين مدرجة في نهاية المعيار الدولي للتدقيق، في حالة عدم وجود وجهة نظر للقطاع العام فإن المعيار الدولي للتدقيق قابل للتطبيق من كافة النواحي الجوهرية للقطاع العام.

مقدمة

1. إن الغرض من هذا المعيار الدولي للتدقيق هو وضع معايير وتوفير إرشادات تتعلق بمسؤولية المدقق، في مراعاة الاحتيال والخطأ خلال عملية تدقيق البيانات المالية.
2. عند قيام المدقق بعملية التخطيط وتنفيذ إجراءات التدقيق، وكذلك عند قيامه بتقييم وإعداد التقرير لنتائج التدقيق، فإن عليه النظر إلى مخاطر احتواء البيانات المالية على أخطاء جوهرية ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.
3. إن اصطلاح (الاحتيال) يشير إلى فعل مقصود من قبل شخص واحد أو عدة أشخاص من الإدارة أو الموظفين أو أطراف ثالثة، والذي ينتج عنه تحريف في البيانات المالية. وقد يتضمن الاحتيال:
 - التلاعب والتزييف أو تعديل السجلات أو المستندات.
 - اختلاس الأصول.
 - طمس أو حذف تأثيرات المعاملات من السجلات أو المستندات.
 - تسجيل معاملات وهمية.
 - سوء تطبيق السياسات المحاسبية.
4. إن اصطلاح (الخطأ) يشير إلى أخطاء غير مقصودة في البيانات المالية، مثل:
 - أخطاء حسابية أو كتابية في السجلات تحت اليد، وفي المعلومات المحاسبية.
 - السهو أو أساءة فهم الحقائق.
 - سوء تطبيق السياسات المحاسبية.

مسؤولية الإدارة

5. إن مسؤولية منع واكتشاف الاحتيال والخطأ تقع على عاتق الإدارة، وذلك من خلال تطبيقها واستمرار استخدامها للنظم المحاسبية الملائمة ولنظام الرقابة الداخلية. إن تطبيق هذه النظام يقلل، ولكنه لا يلغي إمكانية حدوث الاحتيال أو الخطأ.

مسؤولية المدقق

6. لا يعتبر المدقق، ولا يمكن أن يعتبر مسؤولاً عن منع الاحتيال أو الخطأ. وإن إجراءات التدقيق السنوية مع ذلك قد تكون رادعة.

تقدير المخاطر

7. عند التخطيط لعملية التدقيق، فإن على المدقق تقدير خطورة كون الاحتيال والخطأ قد يؤديان إلى احتواء البيانات المالية على أخطاء جوهرية، كما أن عليه الاستفسار من الإدارة عن أي احتيال أو خطأ هام تم اكتشافه.
8. بالإضافة إلى مواطن الضعف في تصميم النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية، أو عدم التقيد بالضوابط الداخلية المثبتة، فإن الحالات أو الأحداث التي من شأنها زيادة مخاطر الاحتيال والخطأ تتضمن ما يلي:

- الشكوك حول أمانة أو كفاءة الإدارة.
- الضغوط غير الاعتيادية من داخل أو خارج المنشأة.
- المعاملات غير الاعتيادية.
- المشاكل المتعلقة بالحصول على أدلة إثبات كافية وملائمة. ومرفق طيا ملحق بأمثلة حول هذه الحالات أو الأحداث.

اكتشاف الأخطاء

9. استنادا على تقدير المخاطر ، فإن على المدقق أن يصمم إجراءات التدقيق بالشكل الذي يحصل بواسطتها على قناة معقولة بأن المعلومات الناتجة من الاحتيال أو الخطأ، والتي تعتبر جوهرية في البيانات المالية ككل، يمكن اكتشافها.
10. وبناء على ذلك، فإن المدقق يسعى عادة للحصول على أدلة إثبات كافية وملائمة بأن الاحتيال والخطأ، والذي قد يكون جوهرياً للبيانات المالية، لم يحدث. أو انه إذا حدث، فإن تأثير الاحتيال قد انعكس كما ينبغي في البيانات المالية، أو إن الخطأ قد تم تصحيحه. واعتباريا فإن احتمال اكتشاف الأخطاء يكون أعلى من احتمال اكتشاف الاحتيال ، وذلك لان الاحتيال يرافقه، عادة، أعمال مصممة خصيصا لإخفاء وجوده.
11. بسبب القصور الذاتي للتدقيق (لاحظ الفقرات 12-14) إن هنالك مخاطر لا يمكن تجنبها، تتعلق بوجود أخطاء جوهرية في البيانات المالية ناتجة عن الاحتيال، وبدرجة اقل ناتجة عن الخطأ، قد لا يمكن اكتشافها. إن الاكتشاف اللاحق للأخطاء الجوهرية في البيانات المالية والناتجة عن الاحتيال أو الخطأ الموجود خلال الفترة المشمولة بتقرير المدقق لا يعنى، لوحده ، بأن المدقق قد فشل بالالتزام بالمبادئ الأساسية وبالإجراءات الجوهرية للتدقيق. إن موضوع التزام المدقق بهذه المبادئ والإجراءات يقرر بمدى كفاية إجراءات التدقيق المتخذة في مثل هذه الظروف، ومدى ملائمة تقرير المدقق المستند إلى نتائج إجراءات التدقيق تلك.

القصور الذاتي للتدقيق

12. إن التدقيق عرضة لمخاطر لا يمكن تجنبها، ذلك بأن بعض الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية لا يمكن اكتشافها، بالرغم من إن تخطيط وتنفيذ عملية التدقيق قد تم حسب المعايير الدولية للتدقيق.
13. إن خطورة عدم اكتشاف الأخطاء الجوهرية الناتجة من الاحتيال هي اكبر من خطورة عدم اكتشاف الأخطاء الجوهرية الناتجة من الخطأ، ذلك لان الاحتيال يتضمن عادة أعمالا مصممة لإخفائه مثل التواطؤ والتزوير والتعمد بعدم تسجيل المعاملات، أو التحريف المقصود للمعلومات المعطاة إلى المدقق. وما لم تكشف عملية التدقيق دليلا يثبت العكس، فإن من حق المدقق قبول الإقرارات باعتبارها صادقة واعتبار السجلات والمستندات على أنها حقيقية. ومع ذلك، وتمشيا مع المعيار الدولي للتدقيق (200) الموسوم (الهدف والمبادئ العامة التي تحكم تدقيق البيانات المالية) ، فإن على المدقق أن يخطط وينفذ عملية التدقيق بأسلوب الشك المهني ، مدركا بأن الحالات أو الأحداث قد تشير إلى وجود الاحتيال أو الخطأ.
14. بالرغم من أن وجود نظام محاسبي فعال ونظام رقابة داخلية جيد يؤدي إلى تقليل احتمال وجود أخطاء جوهرية في البيانات المالية ناتجة من الاحتيال والخطأ، فإن هناك دائما بعض الخطورة من أن الضوابط الداخلية قد لا تعمل كما هو مصمم لها. كذلك فإن الأنظمة المحاسبية وأنظمة الرقابة الداخلية قد لا تكون فعالة ضد الاحتيال الناتج عن التواطؤ بين الموظفين، أو الاحتيال الذي ترتكبه الإدارة. حيث أن بعض المستويات الإدارية قد تكون في وضع يسمح لها بتجاوز الضوابط التي تمنع حدوث مثل هذا الاحتيال من قبل الموظفين الآخرين، مثلا بتوجيه المسؤولين لتسجيل المعاملات بصورة غير صحيحة أو لإخفائها أو لطمس المعلومات المتعلقة بتلك المعاملات.

الإجراءات المتبعة عند ظهور دلائل على وجود الاحتيال أو الخطأ

15. في حالة تطبيق إجراءات التدقيق ، المصممة من تقديرات المخاطر، وتأثيرها لوجود احتيال أو خطأ محتمل، فإن على المدقق أن ينظر في تأثيره المحتمل على البيانات المالية. وفي حالة اعتقاد المدقق بأن الاحتيال أو الخطأ المشار إليه قد يكون له تأثيراً جوهرياً على البيانات المالية، فإن عليه تنفيذ إجراءات معدلة أو إضافية مناسبة.
16. إن نطاق الإجراءات المعدلة أو الإضافية يعتمد على حكم المدقق بالنسبة إلى:
 - أ- أنواع الاحتيال أو الخطأ المؤشر.
 - ب- احتمال حدوث الاحتيال أو الخطأ.
 - ج- احتمال وجود تأثير جوهري لنوع معين من الاحتيال أو الخطأ على البيانات المالية.
 وما لم تشر الظروف، بشكل واضح، إلى العكس، فإن المدقق لا يستطيع الافتراض بأن حالة الاحتيال أو الخطأ قد حدثت بصورة منعزلة. وعند الضرورة فإن على المدقق تعديل طبيعة وتوقيت ونطاق الإجراءات الأساسية.
17. إن تنفيذ الإجراءات المعدلة أو الإضافية، سيمكن المدقق من تأكيد أو تبديد شكوكه في وجود الاحتيال أو الخطأ وفي حالة عدم تبديد شكوك المدقق بوجود الاحتيال أو الخطأ نتيجة تطبيق الإجراءات المعدلة أو الإضافية، فإن عليه مناقشة الموضوع مع الإدارة والنظر فيما إذا كان الموضوع قد تم عكسه بشكل مناسب أو تم تصحيحه في البيانات المالية. كما أن على المدقق النظر بالتأثير الممكن لذلك على تقريره.
18. على المدقق النظر في التأثيرات التي يتضمنها الاحتيال والخطأ الجسيمن وعلاقتها بأوجه التدقيق الأخرى، وخاصة مصداقية المعلومات المقدمة من الإدارة. وفي هذا الخصوص، على المدقق إعادة النظر في تقديرات المخاطر وصحة الإقرارات المقدمة من الإدارة، في حالة كون الاحتيال والخطأ لا يمكن اكتشافهما بموجب الضوابط الداخلية أو أنها غير واردة في الإقرارات المقدمة من الإدارة. إن تأثيرات حالات معينة من الاحتيال أو الخطأ المكتشف من قبل المدقق تعتمد على العلاقة بين ارتكاب الاحتيال والخطأ وإخفائهما، إن وجد، وبين إجراءات ضبط معينة ومستوى الإدارة أو الموظفين المتورطين.

الإبلاغ عن الاحتيال والخطأ

إلى الإدارة

19. على المدقق إبلاغ الإدارة ، بالسرعة الممكنة ، بالنتائج الحقيقية للحالات التالية :
 - أ- وجود شكوك لدى المدقق باحتمال وجود احتيال ، حتى لو كان تأثيره المحتمل على البيانات المالية غير جوهري.
 - ب- إن الاحتيال أو الخطأ الجسيم موجود فعلاً .
20. على المدقق أن يأخذ بعين الاعتبار كافة الظروف، عند تحديد الجهة المسؤولة المناسبة في المنشأة التي سيتم إبلاغها بحدوث الاحتيال أو الخطأ الجسيم المحتمل أو الفعلي. وبالنسبة للاحتيال، فإن على المدقق تقدير احتمال تورط الإدارة العليا في ذلك. وفي معظم الحالات المتعلقة بالاحتيال، فإن من المناسب إبلاغ الموضوع إلى مستوى إداري في الهيكل التنظيمي للمنشأة يكون أعلى من المستوى الإداري للأشخاص الذين يعتقد بتورطهم بالاحتيال. وعندما يكون الشك متعلقاً بالأشخاص المسؤولين مسؤولية كلية ونهائية عن إدارة وتوجيه المنشأة فإن على المدقق السعي، عادة، للحصول على استشارة قانونية لمساعدته على تحديد الإجراءات الواجب اتباعها.

إلى المستفيدين من تقرير المدقق حول البيانات المالية

21. في حالة استنتاج المدقق بأن الاحتيال أو الخطأ له تأثير جوهري على البيانات المالية وإن هذا التأثير لم يتم عكسه بشكل مناسب أو لم يتم تصحيحه في البيانات المالية، فإن على المدقق أن يبدي رأياً متحفظاً أو رأياً معاكساً في تقريره .

22. إذا منع المدقق ، من قبل المنشأة ، من الحصول على أدلة إثبات كافية ومناسبة لغرض تقييم فيما إذا كان الاحتيال أو الخطأ الذي له تأثير جوهري على البيانات المالية قد حدث أو أن حدوثه محتمل ، فإن على المدقق أن يبدي رأياً محتفظاً أو يمتنع عن إبداء الرأي في البيانات المالية استناداً إلى القيود المفروضة على نطاق التدقيق.

23. في حالة عدم استطاعة المدقق من تحديد كون الاحتيال أو الخطأ قد حدث بسبب القيود المفروضة بموجب الظروف ، وليس من قبل المنشأة ، فإن على المدقق النظر في تأثير ذلك على تقريره النهائي.

إلى السلطات النظامية والتنفيذية

24. إن واجب السرية يمنع المدقق عادة من إبلاغ الاحتيال أو الخطأ إلى الطرف الثالث. ومع ذلك، فإن هناك حالات معينة يتم فيها تجاوز واجب السرية بموجب التشريع أو القانون أو المحاكم (مثلاً في بعض الأقطار يتطلب من المدقق إبلاغ الاحتيال أو الخطأ الحاصل في المؤسسات المالية إلى السلطات الرقابية). في مثل هذه الظروف قد يحتاج المدقق إلى السعي للحصول على استشارة قانونية، أخذاً بعين الاعتبار مسؤولية المدقق تجاه المصلحة العامة.

الانسحاب من مهمة التدقيق

25. قد يقرر المدقق بان الانسحاب من مهمة التدقيق أمر ضروري عندما لا تقوم المنشأة باتخاذ الإجراءات التي طلبها المدقق ، والتي تعتبر ضرورية في مثل تلك الظروف، لمعالجة الاحتيال، حتى لو لم يكن تأثير الاحتيال جوهرياً على البيانات المالية. ومن العوامل التي تؤثر على قرار المدقق، التورط الضمني للإدارات العليا في المنشأة والتي قد تؤثر على مصداقية الإقرارات المقدمة من الإدارة وتأثير العلاقة المستمرة للمدقق مع المنشأة وللوصول إلى هذا القرار فإن المدقق يسعى عادة للحصول على استشارة قانونية.

26. طبقاً لما جاء في نص (قواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين) الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين، فإن على المدقق الحالي إعلام المدقق المقترح، بناءً على استفسار منه، فيما إذا كانت هناك أية أسباب مهنية تحول دون قبول المدقق المقترح لمهمة تعيينه كمُدقق. ويعتمد مدى مناقشة شؤون العميل بين المدقق الحالي والمدقق المقترح على موافقة العميل بالسماح بهذه المناقشة، و/أو المتطلبات القانونية أو السلوك المهني المطبقة في كل بلد والمتعلقة بهذا الإفصاح . وفي حالة وجود أسباب أو مسائل أخرى تحتاج إلى إفصاح فإن المدقق الحالي سوف يعطى تفاصيل المعلومات ويناقش بحرية مع المدقق المقترح كافة الأمور ذات العلاقة بالتعيين الجديد، أخذاً بعين الاعتبار القيود القانونية وقواعد السلوك المهني ومن ضمنها موافقة العميل. وفي حالة رفض العميل السماح بمناقشة شؤونه مع المدقق المقترح فإن هذه الحقيقة يجب أن يفصح عنها إلى المدقق المقترح.

منظور القطاع العام

1. فيما يتعلق بالفقرة (9)، من هذا المعيار الدولي للتدقيق يجب ملاحظة أن طبيعة ومدى التدقيق في القطاع العام قد يتأثر بالتشريعات والأنظمة والقوانين المحلية والأوامر الوزارية المتعلقة باكتشاف الاحتيال أو الخطأ. إن هذه المتطلبات قد تقلل من قابلية المدقق لإعطاء حكم، وإضافة إلى المسؤوليات المفوضة رسمياً لاكتشاف الغش فإن استعمال (الأموال العامة) يفرض على المدقق أعلى مستوى من المسؤولية وقد يحتاج المدققون إلى أن يكونوا سريعين الاستجابة لتوقعات الجمهور بالنسبة لاكتشاف الأخطاء كذلك يجب أن يدرك بأن مسؤوليات الإبلاغ كما نوقشت في الفقرات (19) و(20) من هذا المعيار قد تكون موضع شروط خاصة في تفويض التدقيق أو التشريعات ذات العلاقة أو الأنظمة.

أمثلة على الحالات أو الأحداث التي تزيد من خطورة الاحتيال أو الخطأ

ملحق الشكوك حول أمانة أو كفاءة الإدارة

- الإدارة مسيطر عليها من قبل شخص واحد (أو مجموعة صغيرة) وليس هناك مجلس أو لجنة فعالة للإشراف عليهم.
- وجود هيكل تنظيمي معقد للمنشأة، ولا يوجد مسوغ لهذا التعقيد.
- وجود فشل مستمر في تصحيح نقاط الضعف الرئيسية في الرقابة الداخلية، عندما يكون مثل هذا التصحيح عمليا.
- وجود نسبة عالية من التغييرات بين موظفي المحاسبة والمالية الرئيسيين.
- وجود نقص هام ولفترة طويلة في موظفي قسم الحسابات.
- وجود تغييرات متكررة في المستشارين القانونيين أو المدققين.

الضغوط غير الاعتيادية من داخل أو خارج المنشأة

- إن نشاط القطاع الصناعي في انحدار، وازدياد في حالات الفشل.
- وجود رأس مال تشغيل غير ملائم بسبب انخفاض الأرباح أو التوسع السريع.
- تدهور في نوعية الأرباح، مثلا، ازدياد المخاطر بالنسبة للمبيعات الآجلة أو التغييرات في عادات العمل أو في اختيار البدائل للسياسة المحاسبية المؤدية لتحسين الدخل.
- حاجة المنشأة إلى تصاعد اتجاه الربح لغرض دعم سعر السوق لأسهمها، وذلك بسبب وجود عرض متوقع للاكتتاب العام بالأسهم، أو لشرائها، أو لأسباب أخرى.
- إن للمنشأة استثمار مهم في قطاع صناعي معين، أو خط إنتاجي يلاحظ عليه سرعة التغيير.
- إن المنشأة تعتمد بكثرة على سلعة واحدة أو عميل واحد، أو على سلع وعملاء قليلين.
- الضغوط المالية على الإدارات العليا.
- الضغط الذي يمارس على موظفي الحسابات لإنجاز البيانات المالية في فترة قصيرة غير عادية.

المعاملات غير الاعتيادية

- المعاملات غير الاعتيادية، خاصة قرب نهاية السنة، والتي لها تأثير مهم على الأرباح.
- المعاملات أو المعالجات المحاسبية المعقدة.
- معاملات مع أطراف ذات علاقة.
- أجور خدمات مدفوعة (مثلا إلى المحامين والاستشاريين أو الوكلاء) والتي تبدو مفرطة بالمقارنة مع الخدمات المقدمة.

المشاكل المتعلقة بالحصول على أدلة إثبات كافية وملائمة

- السجلات غير المناسبة، مثلا، الملفات الناقصة والتعديلات الكثيرة على السجلات والحسابات والمعاملات التي لا تسجل طبقا للإجراءات العادية وعدم التوازن في حسابات الرقابة.
- التوثيق غير المناسب للمعاملات، مثل النقص في المصادقات الأصولية وعدم وجود المستندات الثبوتية المؤيدة للمعاملات والتغييرات الحاصلة على المستندات (يفترض إن يكون هناك تأثير أكبر، لأي من هذه المشاكل المتعلقة بالتوثيق، في حالة وجود علاقة لها مع معاملات كبيرة أو ذات طبيعة غير اعتيادية).
- العدد الهائل من الاختلافات بين السجلات المحاسبية والمصادقات المرسله من الأطراف الثالثة. كذلك التناقض بين أدلة الإثبات والتغييرات التي لا يوجد لها تفسير فيما يخص معدلات التشغيل.
- إجابات الإدارة المراوغة أو غير المعقولة على استفسارات التدقيق.

بعض العوامل الخاصة ببيئة أنظمة معلومات الحاسوب والتي لها علاقة بالحالات أو الأحداث الموصوفة أعلاه تتضمن:

- عدم إمكانية استخراج معلومات من ملفات الحاسوب بسبب النقص في توثيق محتويات السجلات أو البرامج، أو بسبب عدم تحديثها.
- وجود عدد كبير من تغييرات البرامج التي لم يتم توثيقها أو المصادقة عليها أو اختبارها.
- عدم ملائمة وتوازن العمليات الإجمالية للحاسوب وقاعدة المعلومات مع الحسابات المالية.